مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص145-161

دراسة تحليلية وقياسية لأثر النمو الاقتصادي والنمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000-2018)

Analytical and standard study of the effect of economic and population growth on the unemployment rate in Algeria for the period (2000-2018)

* د.نسرين عوام
Nesrin awam
جامعة أم البواقي ــ الجزائر
nesrin.awam@gmail.com

د.طلحي سماح
Samah talhi
جامعة أم البواقي ــ الجزائر
samah.talhi55@gmail.com

د.نوفل بعلول
Newfel baaloul
جامعة أم البواقي ــ الجزائر
ewfelbaaloul-eco@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ القبول: 2020/11/16 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة، واختبار الأثر بين كل من النمو الاقتصادي والنمو السكاني على ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) وبالاعتماد على تقدير العلاقة وفق طريقة الانحدار المتعدد،توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين كل من النمو السكاني ومعدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، النمو السكاني، البطالة.

تصنيف JEL: J ,O, C

Abstract : This study aimed to know the relationship, and test the effect between both economic and population growth on the phenomenon of unemployment in Algeria during the period (2000-2018) several results, the most important of which are: a direct relationship between each of Population growth and unemployment rate in Algeria during the study period.

Key words: economic growth, population growth, unemployment
JEL classification codes: J ,O, C

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

إن البطالة من أهم الظواهر السلبية التي تعاني منها جميع المجتمعات و الدول مهما كان حجم اقتصادها،إلا أن نسبة تواجدها وحجما يختلف من دولة إلى أخرى.

كما أن معدلات البطالة المرتفعة هي على العموم ميزة الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة، كون نموها الاقتصادي أقل من نموها السكاني، مما يصعب تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الفئات، وظهور طبقة الفقراء، هذا الأمر جعل العديد من الدراسات تربط بين هاته الظواهر.

لمعرفة أثر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي والنمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر، كان لابد من معرفة نوع الأثر وقوة العلاقة بينهما قبل وضع أي سياسات وإجراءات لتخفيض معدل البطالة، فهناك تأثير متبادل بين هذين الظاهرتين مع ظاهرة البطالة، وتتفق النظرة الاقتصادية على التأثير السلبي لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وتأثير ايجابي (طردي) بين النمو السكاني ومعدل البطالة.

وهذا الطرح يقودنا للتساؤل الرئيسي التالي :

هل يمكن بناء نموذج يعكس العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكان، والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)؟

و بناءا على الإشكالية المطروحة يمكن وضع فرضيات فرعية كمايلي:

- يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) عند درجة معنوية5% ؛
- يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) عند درجة معنوية 5%.

- **أهمية الدراسة:**تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على تطور ظاهرة البطالة و معرفة تأثير كل من النمو السكاني والاقتصادي عليها، من أجل توجيه جهود الدولة في التخفيف من آثارهم السلبية في المجتمع.

- **أهداف الدراسة:**تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي والنمو السكاني على ظاهرة البطالة، ومحاولة إفادة أصحاب القرار حول السياسات التي تكفل

التخفيف والحد من الفقر بالإضافة إلى محاولة بناء وتقدير نموذج يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة .

- **المنهج المتبع:** للوصول إلى تحقيق هذا الهدف قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والتحليلي للمتغيرين "البطالة النمو الاقتصادي والنمو السكاني "، وفي تحليل نتائج الدراسة القياسية، كما استخدمنا المنهج الكمي في الدراسة القياسية مستخدمين الاختبارات الإحصائية والقياسية المناسبة (الانحدار المتعدد) بالاعتماد على برمجية eviews 09، وقد تم الحصول وجمع البيانات الخاصة بالمتغيرين من موقع البنك الدولي، والديوان الوطني للإحصائيات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

- **الدراسات السابقة** : تطرقت العديد من الدراسات لموضوع أثر النمو الاقتصادي و الديموغرافي على ظاهرة البطالة في الجزائر نذكر بعضها فيما يلي :

- **دراسة (طالب سومية شهيناز، لبيق محمد البشير ،2016)** الموسومة ب: **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990–2012)**، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،جامعة أم البواقي ، العدد 6، ديسمبر 2016،

هدفت الدراسة إلى قياس أثر كل من النمو الاقتصادي ، التضخم و النمو السكاني، ورأس المال على معدل البطالة في الاقتصاد الأردني، حيث اعتمد البحث لتحقيق ذلك على التكامل المشترك واختبار السببية و كان من أهم النتائج المتوصل إليها:

- وجود علاقة عكسية قوية وعلاقة سببية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية و قانون اوكن؛
- وجود علاقة بين معدل البطالة و التضخم ، إلا أنه يظهر علاقة غير دالة احصائيا مع معدل البطالة .

- **دراسة (حسين عباس حسين الشمري ، عبد الجاسم عباس على الله، 2014)** الموسومة ب: **تحليل أثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة من(1990–2011)** ، مقال منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 16 العدد 3،2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في العراق ،حيث اعتمد على الناتج المحلي الإجمالي و متوسط دخل الفرد كمتغيرات مفسرة ومعدل البطالة كمتغير تابع.ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة :

- احادية وريعية الاقتصاد العراقي أدت إلى ضعف تأثير النمو الاقتصادي على معدلات البطالة والاستخدام في العراق وهذا ينسجم مع معظم الدراسات الاقتصادية التي تتعلق بالموضوع؛
- 36%من التغيرات في معدلات البطالة فسرتها المتغيرات المستقلة ؛
- العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة علاقة باتجاه واحد بسبب ضعف الارتباط بين الناتج و معدل البطالة في الاقتصاد العراقي لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج مما حد من قدرة الاقتصاد على امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض العمل.

2.الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

سنتطرق في هذا المحور للجانب النظري للبطالة والنمو الاقتصادي والديموغرافي.

1.2 الجانب النظري لظاهرة البطالة:

أ. تعريف البطالة: إن مصطلح البطالة عند الاقتصاديين يشير إلى فائض عرض العمل عن الطلب، وهذا عند مستوى أجر معين يسمى بالأجر المقبول وهو عبارة عن معدل أجور يكون عنده الأشخاص موافقين على العمل. كما تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية بأنها الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15و 59 سنة الراغبين في العمل عند الأجر السائد ويبحثون عنه ولا يجدونه. (جلول، 2019، الصفحات 18-19)

ومن خلال هذين التعريفين يمكن أن نطلق سمة البطال على الشخص الذي يتراوح سنه من (15-59سنة)، قادر على العمل ويبحث عنه ولم يجده.

ب.أنواع البطالة : هناك عدة أنواع من البطالة و التي تعاني منها المجتمعات ونذكر أهمها في مايلي : (العابد، 2012، الصفحات 75-76)

البطالة الاحتكاكية : تنشأ نتيجة تعطل بعض الأفراد أثناء بحثهم عن وظائف أفضل، حيث يقرر بعض الأفراد ترك العمل مؤقتا لممارسة أنشطة أخرى، وعندما يقرر هؤلاء الأفراد العودة مرة أخر لسوق العمل فإن ذلك يتطلب مرور بعض الوقت حتى يتمكنوا من إيجاد الوظيفة المناسبة

البطالة الهيكلية: تنتج من عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل من جهة، والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى.

البطالة المقنعة: تحدث البطالة عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العدد، وتعرف النظرية الكلاسيكية هذا النوع من البطالة بأنها الوضع الذي تنخفض فيه الإنتاجية الحدية للصفر أقل (تصبح سالبة)

ج.أسباب البطالة في الدول النامية:

- نمو السكان بمعدلات أكبر من معدلات النمو الاقتصادي، مما يصعب إيجاد فرص عمل وبعض السياسات الاقتصادية المتبعة من الدول النامية أدت إلى ارتفاع معدل البطالة ؛
- الركود الاقتصادي الذي عرفته بعض الدول النامية ، الذي كان بدوره نتيجة للركود الاقتصادي في الدول المتقدمة، وذلك لطبيعة الدول النامية المستهلكة (المستوردة)؛
- انتشار ظاهرة البطالة المقنعة في المصالح الحكومية ؛
- تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر في التسعينات، حيث زادت من حدة البطالة نتيجة بداية الخوصصة وتسريع العمال.

2.2 الجانب النظري للنمو الاقتصادي

أ.تعريف النمو الاقتصادي :إن ظاهرة النمو الاقتصادي تعتبر من الظواهر الحديثة نسبيا، مما يجعل إعطائه معنى محدد، سواء من ناحية المدى الزمني أو من حيث التغيرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة التي تخضع لها فهناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، فيراه **فرانسوا بيرو** على أنه "الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر تقدير اقتصادي، غالبا هو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد".ويراها **فلامينغ** فيرى النمو الاقتصادي على انه " يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها. (محمودي، 2016، صفحة 261)

وبصفة عامة يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغير ايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن أي انه زيادة الدخل لدولة معينة و هو مساوي ل:

$$TCE = \frac{PIBT - \text{PIBT} - 1}{\text{PIBT} - 1}$$

TCE: معدل النمو الاقتصادي

PIBT: الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية

PIBT-1: الناتج المحلي الإجمالي للسنة الماضية

ب.أنواع النمو الاقتصادي : يمكن التمييز بين نوعين من النمو وهما:

النمو الشامل: يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، وهو يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج، بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة ما مقيسا بالناتج الوطني الحقيقي، بمعنى أن الدولة قد تحقق نموا اقتصاديا موسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني .

النمو المكثف:يقوم النمو المكثف على نمو الإنتاجية أي زيادة الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)وبمعنى آخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف،في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما، ويمكن أن يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه مثلا الارتباط ما بين نفقات البحث والتطوير، الابتكار وزيادة الإنتاجية، وعليه فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين في فعالية التنظيم و التنسيق الإنتاجي، معنى ذلك أرباح الإنتاجية بدون أن يكون هنالك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع و الخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف.

3. طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

1.3 : علاقة النمو الاقتصادي بمعدل البطالة: إن الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار وجود ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو ← ارتفاع نسبة التشغيل← انخفاض معدل البطالة .

وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين، حيث يعتبرون إن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي ، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض وتغيير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفظة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل، بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب عمل جديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض.

هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو و نسب البطالة، فارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 2 % لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض في نسب البطالة في كل الدول ب2 %،وكذلك نجد أن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول وهنا يظهر مدى قدرة النمو المحقق على التأثير على البطالة من خلال التحليل القياسي، فالولايات المتحدة تخلق 3 مرات أكثر من مناصب العمل التي يخلقها الاقتصاد الفرنسي ولكن مع نسبة نمو تقل عن تلك التي يحققها الاقتصاد الفرنسي، و اعتماد المقارنة بين تغير معدلات النمو ونسب البطالة بالنسبة للبلدان أكثر تطورا تبين أنه رغم وجود علاقة ترابطية بين زيادة النمو و انخفاض معدلات البطالة إلا أن نسب التغيير في البطالة تختلف وكذلك حجم الانخفاض بالنسبة لكل الاقتصاد. (المدهون، 2015، صفحة 383)

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الاقتصاديين يقرون بوجود علاقة طردية أيضا بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة،حيث النمو الاقتصادي يصاحبه ارتفاع الإنتاج، ويتم في ذلك الاعتماد على المكينات والآلات ويتم الاستغناء على العمال وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بالرغم من النمو الاقتصادي المحقق،فأغلب الاقتصاديين يفسرون العلاقة بين ارتفاع معدلات النمو، انخفاض معدلات البطالة، عن طريق قانون " okun"الذي ينسب للاقتصادي الأمريكي "arthur okun " الذي حاول من خلال الإحصائيات الموجودة تقدير نسب الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي جراء ارتفاع معدلات معدلات البطالة .

نجح" okun" في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة و النمو الاقتصادي إذ بين أنه إذا انخفضت البطالة بنسبة 1%فإن ذلك يكون راجعا إل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3 %و العكس صحيح، كما بين أنه عند مستوى معين من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في العمالة.

فقد طور" okun" نموذجيين لقياس العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي وهما:

$$Y_t-y^*_t=-B(u_t-u^*_t) \quad \text{.....} \quad (1)$$

$\mathbf{Y_t}$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$\mathbf{y^*_t}$: الناتج المحلي الإجمالي الممكن.

B: معامل okun

$\mathbf{u_t}$: المعدل الفعلي للبطالة.

$\mathbf{u^*_t}$:المعدل الطبيعي للبطالة .

$$\Delta y_t=B_0-B_1\,\Delta u_t+e_t \quad \text{.....(2)}$$

$$\Delta y_t=(B_0-B_1)/\,\Delta y_t \quad \text{.....(3)}$$

$\mathbf{e_t}$: معدل الخطأ .

حيث تستخدم المعادلة رقم (2) لاستقصاء أثر البطالة على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لأثر النمو الاقتصادي على البطالة يتم قياسه من خلال تقدير المعادلة رقم (3).

إن معظم الدراسات التي حاولت تقدير العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة اعتمدت على تقدير معامل "okun"، إلا أنه لوحظ اختلاف في قيمته ما بين الدول، بالرغم من ذلك فإنه يبقى يشكل أساسا مهما في تحليل هذه العلاقة، و فهم مشكلة البطالة والبطالة الدورية بشكل خاص . (طالب، 2016، الصفحات 112-113)

6-محمد فادي القرعان، عبد الرحمن محمد، **قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سورية**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 113، المجلد 35، 2013.

2.3 علاقة النمو السكاني (الديموغرافي) بمعدل البطالة

إن النمو السكاني في أي مجتمع هو حصيلة عوامل ديموغرافية ثلاثة هي الولادات والوفيات والهجرة، يعد الفرق بين الولادات والوفيات العامل الأهم المؤثر في النمو السكاني في البلدان

المتقدمة والنامية على حد سواء، فالوفيات استقرت عند مستويات منخفضة في معظم دول العالم، والهجرة من الخارج أو إلى الخارج لا تتم بأعداد كبيرة في أغلب الأحيان إلا في حالات اضطرارية، أما الولادات فلا يزال مستواها متباينا بين المجتمعات المتقدمة والنامية .إن زيادة معدل النمو السكاني، وبالتالي زيادة عدد الأفراد في قوة العمل يؤدي إلى ازدياد عرض العمل، وهذا ينعكس على معدلات البطالة بالزيادة، لأن قوة الطلب على العمل لا تستطيع مجاراة العرض المتزايد من قوة العمل، أيان العلاقة المتوقعة بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة هي علاقة طردية. (القرعان، 2013، صفحة 145)

4. عرض تحليلي لمتغيرات الدراسة في الجزائر

بعد عرض الجانب النظري لمتغيرات الدراسة كان لابد من قراءة تحليلية أيضا للبيانات الخاصة في الجزائر .

1.4 تطور معدل البطالة في الجزائر

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من معدلات بطالة مرتفعة، فبلغت البطالة ذروتها في نهاية التسعينيات ولم يشهد تحسن يذكر إلا مطلع الألفينات والشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000-2018) .

الشكل 1: تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة(2000-2018)

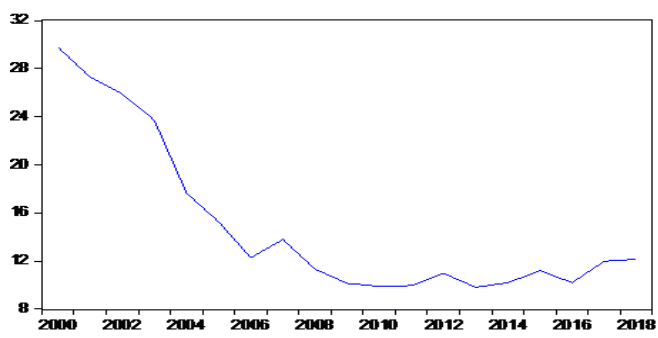

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

من خلال الشكل (01) نلاحظ تذبذب في معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2018، فقد سجل معدل البطالة ارتفاع في فترة التسعينات نتيجة تداعيات الأزمة البترولية، ثم شهدت معدلات البطالة انخفاضا مطلع الألفينات فبلغ معدل البطالة 15%سنة 2005 واستمر بالانخفاض إلى غاية سنة 2011 حيث قدر ب10%، ليسجل أقل معدل للبطالة سنة 2013 ليرتفع مرة أخرى سنة 2016 حيث قدر ب11.5% ويمكن إرجاع أسباب انخفاض معدلات البطالة منذ سنة 2011إلى عودة ارتفاع أسعار النفط بالموازاة مع الانتعاش النسبي

للاقتصاد الوطني مما سمح للحكومة من القيام بعدة برامج للتشغيل ومكافحة البطالة، لتعود للارتفاع مع انخفاض أسعار النفط في سنة2015.

لكن هذا الانخفاض لمعدلات البطالة فيما سبق هو انخفاض شكلي وليس حقيقي لعدة أسباب أهمها :

- سياسة التوظيف في الجزائر تعتمد في غالبيتها على القطاع العمومي، مما خلق نوع من البطالة المقنعة في القطاع العمومي؛
- سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل، التي لا تتعدى أربع سنوات على أربع تقدير، وإدراجها ضمن حساب معدل البطالة يوحي بانخفاض معدل البطالة؛
- عدم وجود دراسة جدوى لسوق العمل، فالتعليم في الجزائر منفصل عن سوق العمل ولا يتماشى مع متطلباته. (عريس، 2014، صفحة 299)

2.4 تطور النمو الاقتصادي في الجزائر :

شهدت الجزائر خلال الفترة (2000-2014) ارتفاعا إيراداتها من الجباية البترولية، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، وساهم ذلك في إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحي ببقاء ارتفاع أسعار المحروقات على الأقل في المدى القصير، وكانت تهدف هذه السياسة الانفاقية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، ودفع الاقتصاد الجزائري ، ولكن في سنة 2015 بدأت أسعار المحروقات في الأسواق الدولية بالانهيار، مما اثر على مداخيل الجزائر وبالتالي انخفاض نموها الاقتصادي. (محمودي، 2016، صفحة 265). وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018).

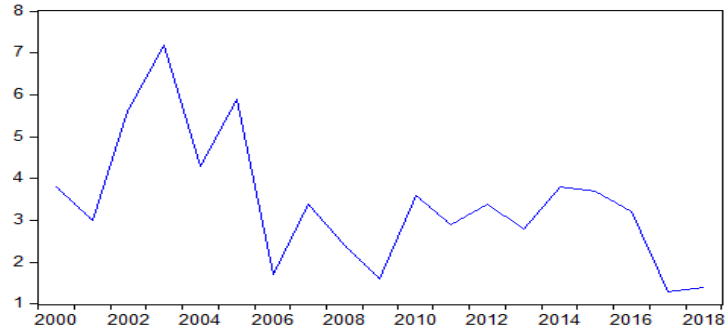

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة كان متذبذبا، حيث منذ بداية 2000-2014، كان بمتوسط 3%، و ساهم في ذلك البحبوحة المالية التي بفضلها بدأت الحكومة برامج الإنعاش الاقتصادي، و بعدها بقية البرامج الخماسية الاقتصادية لدعم النمو، لكن وما إن انهارت أسعار البترول منذ 2015 انخفضت الأغلفة المالية للبرامج و انخفضت بالتالي معدلات النمو فقد سجلت في سنتي 2017و 2018على التوالي 1.3%و1.4%

3.4 تطور إجمالي عدد السكان الجزائر :

كان عدد سكان الجزائر يبلغ في 1990 ما يقرب 25 مليون نسمة قبل أن يرتفع في 2007 إلى 34.1 مليون، وقدر مجموع السكان المقيمين بالجزائر منتصف سنة 2014ب 39.114 مليون نسمة، على الرغم من الانخفاض الذي سجل سنة 2013، وقد واصل النمو السكاني في الارتفاع فقد بلغ 40.4مليون نسمة في 01جانفي 2016، كما تجاوز عدد المواليد الأحياء مليون نسمة للعام الرابع على التوالي فقدر إجمالي السكان ب41.3مليون نسمة، ليصل 42.2مليون نسمة سنة 2018 وتصدرت ولاية الجزائر صدارة الولايات من حيث عدد المواليد الجدد في 2017 بـ102.025 مولود متبوعة بسطيف(53.328 مولود) ووهران (41.285 مولود) وقسنطينة (38.112 مولود) وباتنة (36.808 مولود)،

(واج، 2018، صفحة 1) وإذا استمر هذا الارتفاع على ما هو عليه في المستقبل، فهذا من شأنه مضاعفة حجم السكان الجزائريين في أقل من 34سنة. (**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**،2015،**ص**31)

والشكل التالي يوضح تطور إجمالي عدد سكان الجزائر خلال الفترة(1995- 2016)

الشكل رقم (03): إجمالي عدد سكان الجزائر خلال الفترة(1995-2016).

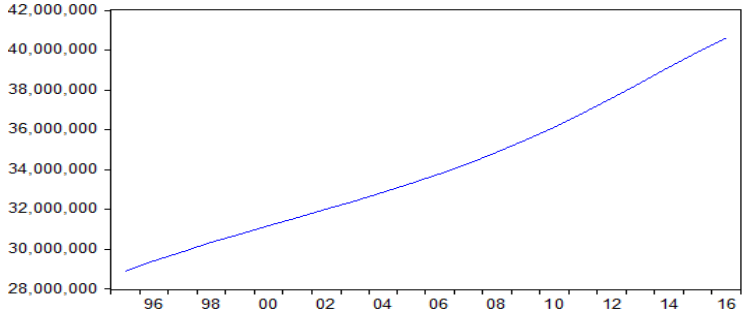

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

من خلال الشكل (03) يتضح لنا استمرار ارتفاع إجمالي عدد سكان الجزائر المقيمين خلال الفترة 1995-2016، لكن نسبة الزيادة السكانية ارتفعت بصفة في السنوات الأخيرة 2015و2016 حيث فاق عدد المواليد الجدد مليون نسمة في السنة الواحدة.

5.4.التركيبة السكانية : تميزت تركيبة السكان حسب السن بتاريخ أول جويلية 2014 :
تواصل الارتفاع في نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، والتي انتقلت من 11.4%إلى 11.6%ما بين2013 و2014،كما عرفت نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15سنة ارتفاعا، حيث انتقلت من 28.1%إلى 28.4%خلال نفس الفترة.
واصلت نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15-59سنة) انخفاضها، حيث تراجعت من 64.0% إلى 63.6% في الفترة ما بين 2012 و 2013، لتبلغ 63.1 %في سنة 2014، في حين واصلت نسبة الفئة التي تتجاوز أعمارها 60سنة ارتفاعها حيث انتقلت من 8.3%إلى 8.5%مابين سنتي 2013و 2014، أي ما يعادل 3334000 نسمة .
ومن جهة أخرى بلغ حجم الفئة النسوية في سن الإنجاب (15-سنة 49)10.7مليون امرأة .(**الديوان الوطني للإحصائيات ، 2014، ص1**)
وعن توزع سكان الجزائر حسب الجنس تظهر نفس البيانات أن عدد الرجال يتجاوز بشكل طفيف عدد النساء حيث بلغ عدد السكان الذكور 21.1 مليون نسمة حتى 1 جانفي 2017 مقابل 20.59 مليون من السكان الإناث، من إجمالي 41,72 مليون نسمة.
أما عن الفئات العمرية، تشير بيانات الديوان الوطني للإحصاء إلى أن عدد السكان الذين لا يتجاوز عمرهم 25 سنة بلغ 18,76 مليون نسمة أي 45 بالمائة من إجمالي السكان، ويقدر عدد السكان الأقل من 30سنة ب 22.48 مليون نسمة أي 54 بالمائة من إجمالي السكان. (واج، 2018، صفحة 1) ، وقد عرف معدل الخصوبة في سن مبكرة تراجعا معتبرا، نتيجة لمعدل المواليد، مما سمح بالحد من خطر وفاة الأمهات في تلك السن، وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة الطفيفة لمعدلات الخصوبة الكلية لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و29 سنة منذ 2010/2008، لتعود إلى المستويات المسجلة خلال فترة ما قبل 2000.وقدارتفع متوسط سن الزواج لدى النساء من 20.9سنة 1977،إلى 23.7سنة 1987وصولا إلى 29.1 سنة 2008بزيادة قدرها 43%خلال تلك الفترة، لتزداد بذلك نسبة

العازبات، وقدر عدد العزاب من الرجال الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 29 سنة، نسبة 81.2%سنة 2012، مقابل 44.7%من النساء، والجدير بالذكر أن نسبة 2%من النساء الشابات المتراوحة سنهن بين 25 و29 سنة يعانين فعلا تجربة الطلاق. (**المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2015،ص3**)

5. عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية.

إن معرفة العلاقة والأثر التي يربط المتغيرين: **النمو الاقتصادي، النمو السكاني** والمتغير التابع **معدل البطالة** في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، تتطلب استخدام المنهج الكمي (الاقتصاد القياسي)، وذلك بالاعتماد على تقدير نموذج الانحدار المتعدد من أجل معرفة درجة تأثير المتغيرين المفسرين على المتغير التابع.

1.5بيانات متغيرات الدراسة :تم الحصول على بيانات الدراسة من موقع البنك الدولي، أما فترة الدراسة فتم اعتماد (2000-2018) وذلك لتوفر البيانات الخاصة بهذه الفترة .

ونرمز لمعدل النمو الاقتصادي ب**x1**

ونرمز لمعدل النمو السكاني ب**x2**

ونرمز لمعدل البطالة ب**y**

2.5التوقعات النظرية لإشارة المعلمات.

قبل تقدير النموذج لا بد من ذكر التوقعات النظرية المسبقة لإشارة المعلمات،حيث أن النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي، تفترض نظريا سلوك المتغيرات الاقتصادية بعلاقتها مع بعضها البعض، ولذا فإن كل متغير يظهر عكس سلوكه النظري وجب تبريره اقتصاديا أو حسبما تفترضه تلك النظرية (**العذاري،الدعمي،2010،ص 138**) ونموذج دراستنا يتكون من متغيرات عديدة وتفترض النظرية الاقتصادية أن :

- هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة .
- هناك علاقة طردية بين النمو السكاني ومعدل البطالة .

3.5تقدير نموذج الدراسة باستخدام الانحدار المتعدد.

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج، وبعد تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات، سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير نموذج قياسي خاص بالفقر قمنا بتحديد الشكل الرياضي للنموذج، و شكل الدالة كمايلي :$\mathbf{y}=F(x1, x2)$

إذن نقوم بتقدير انحدار العلاقة كمايلي: $\mathbf{y} = a_0 + a_1 x_1 + a_2 x_2$، نجد أن نموذج الدراسة يأخذ الشكل التالي : $\mathbf{y} = 39.58329 + 0.461322\mathbf{x1} - 15.56147\mathbf{x2} + \mathbf{e}$

4.5الدراسة الإحصائية للنموذج.

أ.اختبارات الرتبة الأولى (الاختبارات الإحصائية)

- **معامل التحديد R^2: $R^2 = 62.81$**

يدل على أن معدل النمو الاقتصادي والنمو السكاني يفسران التغيرات في معدل البطالة دليل بنسبة 62.81% والباقي يرجع لعوامل أخر غير مذكورة في النموذج.

- **اختبار إحصائية ستودنت t test:**

قيمة المعلمة a_0هي (0.0002) أقل من 0.05، أي أن النموذج المفسر معنوي إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

قيمة المعلمة a_1هي (0.5604) أكبر من 0.05، أي أن المتغير "النمو الاقتصادي" غير معنوي إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

قيمة المعلمة a_2هي (0.0010) أقل من 0.05، أي أن المJغير المفسر "النمو السكاني" معنوي إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

- **اختبار المعنوية العامة لفيشر t. fisher**

نقارن مقدار fالمحسوبة مع الجدوليةf_{tab} و ذلك عند القيمة الحرجة 5% ، فمن خلال الجدول رقم (04) تتضح قيمة فيشر المحسوبة f_{cal} والتي تبلغ 13.51و هي أكبر من القيمة الجدولية f_{tab} والتي تبلغ 4.579، ولذلك نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد معلمة واحدة على الأقل لا تساوي الصفر ومقبولة إحصائيا، وبالتالي هناك متغير مفسر واحد على الأقل له تأثير على المتغير التابع مما يعني أن نموذج الدراسة إجمالا معنوي.

ب.اختبارات الرتبة الثانية : الاختبارات القياسية :

- **اختبار وصف النموذج (ramsy test)** : القيمة الاحتمالية لفيشر =0.088 وهي أكبر من 0.05، فنقبل الفرضية الصفرية أي أن شكل الدالة(الصيغة الخطية) ملائم.(أنظر الملحق 01)

- **اختبار الارتباط الذاتي (LM test)**: قيمة كاي مربع=0.1043، وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية (النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء) أنظر الملحق (02)
- **اختبار ثبات تباين حد الخطأ (ARCH test)**:

قيمة كاي مربع= 0.106، وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية (التباين الشرطي للأخطاء متجانس.أنظر الملحق (03)

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (JARQUE -BERA)** : القيمة الاحتمالية ل JARQUE -BERA هي 0.543176 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

الشكل رقم (04):نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

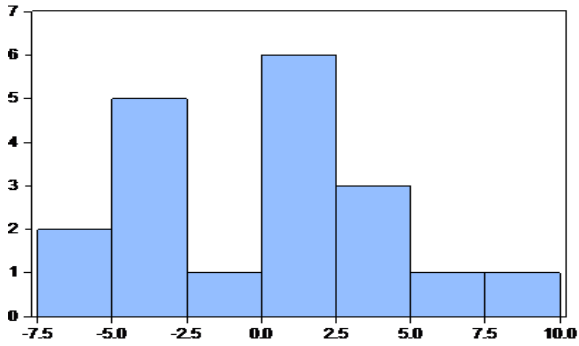

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

ج.الدراسة الاقتصادية :

نلاحظ من خلال نتائج تقدير نموذج العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، والبطالة نلاحظ أن إشارة متغير النمو الاقتصادي موجبة وغير معنوية (غير دالة إحصائيا) في وقدرت ب : 0.461322، ولا تتفق النتيجة مع التوقعات القبلية والنظرية الاقتصادية، وهناك علاقة عكسية بين معدل النمو السكاني والبطالة، حيث أن كل ارتفاع في معدل النمو السكاني بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة ب 15.56147 .

6-نتائج الدراسة القياسية:

- وجود علاقة غير دالة إحصائيا بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر عند مستوى معنوية 0.05، مما يدفعنا لرفض الفرضية الأولى .
- وجود علاقة بين النمو السكاني و معدل البطالة في الجزائر عند مستوى معنوية 0.05، ولكنها مخالفة للنظرية الاقتصادية حيث أنها علاقة عكسية، كلما ارتفع النمو السكاني انخفض معدل البطالة.

7.الخاتمة :

مما سبق يمكن القول أن نموذج الدراسة اجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية، لكن جاءت النتائج عكس النظرية الاقتصادية، حيث لم توضح علاقة إحصائية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، و يمكن تفسير ذلك بالإشارة إلى الفرق بين النمو والتنمية، فقد اعتمدت دراستنا على النمو الاقتصادي الناتج عن تغير إجمالي الدخل المحلي، بينما التنمية هي استغلال معدل النمو في تحسين ورفع إنتاج كل القطاعات، وهو لم يحدث في الجزائر نتيجة الفساد وسوء الإدارة والتسيير للموارد،..الخ، كما أثبت النموذج وجود علاقة معاكسة للنظرية الاقتصادية بين النمو السكاني والبطالة ويمكن تفسير ذلك أن النمو السكاني في الجزائر كان محفزا للاقتصاد وليس معيقا له والبطالة في الجزائر تؤثر فيها متغيرات أخرى كالفساد المالي.

8. قائمة المراجع:

- المجلس الاقتصادي والمجلس الاقتصادي الاجتماع. (2015). *ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر* . الجزائر العاصمة .
- المدهون. (2015). العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1980-2014. *مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية* ، 383.
- بابا، عريس. (2014). محددات و أسباب الفقر . *مجلة الاستراتيجية و التنمية* ، 299.
- بركان، محمودي. (2016). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014. *مجلة الدراسات المالية و المحاسبية* ، 261.
- بن جلول، بعلي، فلفول. (2019). دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر للفترة 1985-2016. *مجلة التنمية الاقتصادية العدد 7* ، ص18-19.

- عباز، العابد. (2012). ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات . *مجلة الباحث* ، 11.
- فلفول ، بعلي، بن جلول. (2019). دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر للفترة (1985-2016). *مجلة التنمية الاقتصادية* ، ص18-19.
- لبيق، طالب. (2016). أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1990-2012. *مجلة البحوث الاقتصادية و المالية* ، 112-113.
- محمد، القرعان. (2013). قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سورية. *مجلة تنمية الرافدين* ، 145.
- واج. (27 06, 2018). *الاذاعة الجزائرية* . تاريخ الاسترداد 2019 08, 07، من http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20180627/145117.html/.
- الديوان الوطني للإحصائيات، فصل التشغيل، حوصلة إحصائية 1962-2011.
- حاج محمد رابح،حلوان نرمان، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج2013-2015، 2016

9.الملاحق

الملحق رقم 1

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	3.009988	15	0.0882
F-statistic	9.060018	(1,15)	0.0880
Likelihood ratio	8.577524	1	0.0027

الملحق رقم 2

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	9.379725	Prob. F(2,14)	0.0026
Obs*R-squared	10.58021	Prob. Chi-Square(2)	0.1043

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/12/20 Time: 20:41
Sample: 2000 2018
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.195514	5.958831	-0.032811	0.9743
X1	-0.303059	0.661037	-0.458446	0.6537
X2	0.791494	2.712513	0.291794	0.7747
RESID(-1)	0.851068	0.270950	3.141050	0.0072
RESID(-2)	-0.096581	0.334586	-0.288639	0.7771

R-squared	0.572642	Mean dependent var	2.10E-15
Adjusted R-squared	0.450340	S.D. dependent var	4.037737
S.E. of regression	2.992995	Akaike info criterion	5.251360
Sum squared resid	125.4123	Schwarz criterion	5.499897
Log likelihood	-44.88792	Hannan-Quinn criter.	5.293423
F-statistic	4.689862	Durbin-Watson stat	1.371798
Prob(F-statistic)	0.013039		

الملحق رقم 3

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	20.04459	Prob. F(1,16)	0.0004
Obs*R-squared	10.00990	Prob. Chi-Square(1)	0.0106

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/12/20 Time: 20:40
Sample (adjusted): 2001 2018
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.912958	2.409816	2.038727	0.0584
RESID^2(-1)	0.407666	0.091055	4.477119	0.0004

R-squared	0.556105	Mean dependent var	11.35082
Adjusted R-squared	0.528362	S.D. dependent var	11.94648
S.E. of regression	8.204353	Akaike info criterion	7.151646
Sum squared resid	1076.982	Schwarz criterion	7.250576
Log likelihood	-62.36481	Hannan-Quinn criter.	7.165287
F-statistic	20.04459	Durbin-Watson stat	1.363070
Prob(F-statistic)	0.000381		